

Distr.: General
3 October 2017
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الثامنة والستون

جنيف، ٢-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع السبعين للجنة الدائمة (٢١-٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-17320(A)



* 1 7 1 7 3 2 0 *

المحتويات	الفصل	الصفحة
أولاً -	مقدمة	٣
ثانياً -	إقرار جدول الأعمال	٣
ثالثاً -	الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية	٣
	ألف - المالية والرقابة	٣
	١' تقرير مجلس مراجعي الحسابات	٣
	٢' المراجعة الداخلية للحسابات	٥
	٣' تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة	٦
	باء - الإدارة	٦
	جيم - الموارد البشرية	٨
رابعاً -	الحماية الدولية	١٠
خامساً -	الميزانيات البرنامجية والتمويل	١١
	١' معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل	١١
	٢' الميزانية البرنامجية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١٢
سادساً -	التنسيق	١٣
سابعاً -	أي مسائل أخرى	١٥
المرفق		
	مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٧	١٦

أولاً- مقدمة

١- ترأست الاجتماع رئيسة اللجنة التنفيذية، سعادة السفيرة روزماري مكارني (كندا).

ثانياً- إقرار جدول الأعمال

٢- أقر جدول أعمال الاجتماع (EC/68/SC/CRP.24).

ثالثاً- الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية

٣- عرضت نائبة المفوض السامي بند جدول الأعمال المتعلق بالإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية، مبينة السياق المعقد الذي تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ظلّه. والمفوضية تسعى في ظل هذه البيئة إلى أن تكون قادرة على تلبية احتياجات الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية على نحو أسرع وأكثر مرونة، جنباً إلى جنب الحكومات المضيفة والشركاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنمائية. ولذلك فإن عملية تغيير المفوضية أمر حتمي في هذا الصدد، مثلها مثل الالتزامات التي تتعهد بها المفوضية في سياق إعلان نيويورك وتنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين. وأحاطت نائبة المفوض السامي اللجنة بالتفصيل بشأن عملية التغيير والإصلاحات المختلفة الجارية بالفعل، في مجالات من بينها الموارد البشرية والرقابة. وتناولت أيضاً حالة التمويل، فأشارت إلى أن الفجوة في الموارد كبيرة وأن هذا سيقوض قدرة المفوضية على تلبية احتياجات المشردين وسيضطرها إلى اتخاذ قرارات صعبة في ما يتعلق بترتيب الأولويات. وأكدت للجنة أن المفوضية ملتزمة بتنويع مصادرها التمويلية، مع إيلاء اهتمام خاص لاستثمارات القطاع الخاص.

ألف- المالية والرقابة

١٠- تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٤- عرض المراقب المالي بالنيابة ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري التقرير المتعلق بالبيانات المالية لعام ٢٠١٦ كما ورد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1168/6 و A/72/5/Add.6)، وكذلك القضايا الرئيسية والتدابير التي اتخذتها المفوضية استجابة لها (A/AC.96/1168/Add.1). وأشار إلى أن المجلس أصدر رأياً بشأن مراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات وأكد أن الوضع المالي للمفوضية ما زال سليماً وأن الأصول كافية للوفاء بالالتزامات. وأطلع اللجنة على الاستنتاجات الرئيسية وعلى ١٧ توصية جديدة، يتعلق خمس منها بضوابط وتدابير رصد إضافية، ويتعلق ١٢ منها بإدارة العمليات وتنظيمها.

٥- ورحب عدد من الوفود بالرأي غير المشفوع بتحفظات الذي أصدره مجلس مراجعي الحسابات، وبالجهد التي تبذلها المفوضية لتنفيذ توصيات المجلس في الوقت المناسب. وشجعت المفوضية على مواصلة عملها في هذا الصدد، لا سيما في ما يتصل بالتوصيات الواردة في تقارير سابقة. وأعرب عن التأييد للجدول الزمني المفصل للتنفيذ الذي قدمته المفوضية، وشجعت المفوضية على جعله سمة ثابتة في تقاريرها المقبلة. وأعرب عن الترحيب بالتزام المفوضية باعتماد

نُهج للإدارة القائمة على المخاطر. بيد أن المفوضية يلزمها أن تستثمر في إدكاء الوعي وبناء قدرات الموظفين من أجل تنفيذ هذا النهج، لتعزيز ثقافة الإدارة القائمة على المخاطر على نطاق المنظمة، بما في ذلك على الصعيد القطري. والجهود التي تبذلها المفوضية لجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر جديرة بالثناء، ولكن ذلك يجب أن يقترن بالاستخدام الاستراتيجي لهذه المعلومات. وأيدت الوفود توصية المجلس بأن تُستعرض سجلات المخاطر منهجياً في اجتماعات الإدارة العليا ومن جانب المكاتب القطرية، وبأن يُطبّق رصد الشراكات القائم على المخاطر. وأُشيد بالمفوضية لما تبذله من جهود لوضع تقييمات معززة للمخاطر وخطط معززة للرصد في ما يتعلق بالشركاء المنفذين والمتعاقدين، وأشير عليها بمراجعة تقاريرهم المالية مراجعةً دقيقةً كذلك.

٦- وعلقت وفود عديدة على التحديات المرتبطة بارتفاع مستويات التمويل المخصص، على نحو ما أُبرز في تقرير المجلس، وأعربت عن القلق من أن التمويل غير المقيد لم يشكل سوى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٦. وشجعت المفوضية على وضع نظام للإبلاغ يكفل التعريف بالجهات المانحة التي تقدم تمويلاً غير مخصص، الأمر الذي يعتبر عنصراً رئيسياً في زيادة هذا النوع من المساهمة، كما حُثَّت على مواصلة تنويع قاعدتها التمويلية لما هو أبعد من الجهات المانحة التقليدية، لجمع الموارد من الدول وجلب استثمارات القطاع الخاص. وفي ما يتعلق بتوصية مجلس مراجعي الحسابات باستعراض إجراءات التخزين والشحن في كوبنهاغن، شجعت المفوضية على إجراء هذا الاستعراض على الصعيد العالمي، للنظر في إدارة المخازن وإجراءات الشحن واللوجستيات المتعلقة بالمركبات والممارسات المعمول بها مع المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن، بغرض كفالة التزام جميع الأطراف بمعايير راسخة وتجنب سوء الإدارة والغش. وفي ما يتعلق بالمشتريات، شجعت المفوضية أيضاً على تنفيذ توصية المجلس بتسيير العمليات القطرية وفقاً للمعايير وتعزيز الرصد والتقييم للعقود والمشتريات.

٧- وشكرت نائبة المفوض السامي الوفود على دعمها، في ما يتعلق بمسائل من بينها عملية التغيير في المفوضية. وأعربت عن ترحيبها بالاقترح الداعي إلى قيام المفوضية في عام ٢٠١٨ بتنظيم اجتماع تشاوري غير رسمي بشأن تعزيز رصد المخاطر. وفي ما يتعلق بالبرمجة القائمة على الأموال النقدية، أكدت النائبة للجنة أن المفوضية تتعاون على نطاق واسع مع الجهات الشريكة المشتركة بين الوكالات، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. وفي ما يتعلق بالتقييم، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن المفوضية بصدد وضع نهج جديد من شأنه أن يمكّن المنظمة من الانتقال من تحليل الوقائع بعد حدوثها إلى نهج يتيح تصحيح المسار، حتى في خضم أي حالة فعلية من حالات الطوارئ. ورداً على شاغل متعلق بحسن توقيت الوثائق التي تتلقاها اللجنة، أكدت نائبة المفوض السامي للوفود أن المفوضية ستسعى إلى القيام بعمل أفضل في العام المقبل، ولا سيما في ما يتعلق بوثيقة الميزانية.

٨- وعلى سبيل المتابعة لسؤال متعلق بالمقرر الذي اتخذته اللجنة الدائمة في آذار/مارس بشأن التزامات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد، أطلع المراقب المالي بالنيابة اللجنة على آخر المستجدات بشأن الجهود التي تبذلها المفوضية لعمل استثمارات طويلة الأجل، مما سيساعد المفوضية على الوفاء بهذا الالتزام. ورداً على سؤال بشأن المصفوفات والتباينات الموجودة في حالة تنفيذ التوصيات والإطار الزمني للإنجاز، أفاد المستشار الأقدم للسياسات (المالية) بأن ذلك

يعزى إلى وجود اختلافات في التسلسل الإداري والمصطلحات التي يستخدمها كل من المفوضية ومجلس مراجعي الحسابات، وقال إن جهوداً سُبِّدَ لمواءمة الإبلاغ في المستقبل.

٢٦ المراجعة الداخلية للحسابات

٩- قام رئيس دائرة المراجعة الداخلية لحسابات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بعرض التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/AC.96/1170)، فقدم للجنة إحاطة بالتوصيات الصادرة وبالعلاقة بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وسائر هيئات الإدارة والرقابة في المفوضية. وأشار إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يركز في الوقت الراهن على خفض عدد التوصيات، ويركز بدلاً من ذلك على المجالات التي تنطوي على مخاطر أعلى والمجالات العالية التأثير.

١٠- وأعربت اللجنة عن القلق لأن غالبية استنتاجات مراجعة الحسابات كانت إما مرضية جزئياً أو غير مرضية، وأن ١٣٨ توصية ما زالت مفتوحة، منها ١٣٣ توصية من الفئة الهامة وخمس من الفئة البالغة الأهمية. وحثت المفوضية على الاستجابة لكل توصية بدقة وعلى إعطاء الأولوية لأكثرها أهمية. وأشار على المفوضية أيضاً أن تستعرض أي مواطن ضعف رقابية منهجية في العمليات خلاف تلك التي روجعت، مثل توزيع المواد غير الغذائية ورصد الاتفاقات المبرمة مع شركاء التنفيذ. وأعرب عن التقدير للمراجعة المواضيعية التي أجرتها المفوضية بشأن برامج الاعتماد على النفس وكسب الرزق، وشجعت المفوضية على العمل لتنفيذ التوصية الداعية إلى إجراء دراسات مرجعية اجتماعية - اقتصادية وتقييمات سوقية في سياق تخطيطها الاستراتيجي. وينبغي للمفوضية أن تُطلع الجهات الشريكة لها المشتركة بين الوكالات على الدروس المستفادة في هذا المجال. وأعرب أيضاً عن القلق من نتائج مراجعة الحسابات المتعلقة بإدارة شؤون البائعين وعمليات الشراء، ومن تحديد مواطن ضعف رقابية منهجية مستمرة.

١١- ورداً على سؤال عن سبب وقف تصنيفات مراجعة الحسابات، أشار رئيس دائرة المراجعة الداخلية لحسابات مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن التصنيفات وجهت التركيز بعيداً عن النتائج الفعلية والقضايا التي يتعين معالجتها، وأن التركيز على آراء مراجعي الحسابات يتماشى مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ومن ثم، يعكف مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالياً على تقديم استنتاج ورأي واضحين، وكذلك موجز للمسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها، وهو يسعى أيضاً إلى إعلام أعلى المستويات في المنظمة بالتوصيات البالغة الأهمية. ورداً على مخاوف أعرب عنها بشأن التوصيات التي تُغلق دون تنفيذ، أوضح أن المفوضية إما ليست في وضع يسمح لها بتنفيذها أو أن هذه التوصيات تجاوزتها الأحداث.

١٢- وتكلمت نائبة المفوض السامي أيضاً بشكل أعم عن الجهود التي تبذلها المفوضية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف الهيئات الرقابية بطريقة أكثر استراتيجية، لا سيما تلك البالغة الأهمية في طابعها. وهذا الجهد، الذي يقوده المفتش العام، من شأنه أن يربط التوصيات بصورة أوثق بالعمل الذي تضطلع به لجنة الإدارة العليا والشُعَب والمكاتب الإقليمية. وستقدم المفوضية مزيداً من التفاصيل في هذا الشأن في الاجتماع المقبل للجنة الدائمة.

٣٦- تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة

١٣- قدم رئيس اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة (اللجنة المستقلة) التقرير السنوي الخامس للجنة (EC/68/SC/CRP.28)، الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأوجز الملاحظات والتوصيات الرئيسية للجنة المستقلة المتصلة باستعراض وظائف ونظم وعمليات الرقابة الداخلية في مفوضية شؤون اللاجئين؛ وأعمال مكتب المفتش العام؛ ومتابعة مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية؛ والتقييم؛ والإدارة المركزية للمخاطر؛ والإدارة والإبلاغ الماليين؛ وعمل مكتب أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات؛ وجمع الأموال من القطاع الخاص؛ والمساعدات النقدية؛ وأمن الفضاء الإلكتروني. وأشار رئيس اللجنة المستقلة إلى ضرورة سعي المفوضية بشكل مستمر لاغتنام الفرص المتاحة لتحسين الكفاءة والفعالية، رغم أنها تعمل في بيئات معقدة ودينامية.

١٤- وأعربت الوفود عن تقديرها لموافاتها بأخر المستجدات بشأن استعراض المهام الرقابية في المفوضية، وللتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وجرى التأكيد على ضرورة ضمان تخصيص موارد كافية لجميع المهام الرقابية، ولا سيما في سياق الأعمال التي تضطلع بها دائرة التحقيقات التابعة لمكتب المفتش العام. ومن الأهمية بمكان أن تتوافر لمكتب المفتش العام القدرة على أداء أعمال التحقيق الاستباقي وعلى التعامل مع القضايا الأكثر تعقيداً. وشددت الدول على أهمية التعامل الصحيح مع سوء الإدارة، وتعزيز جهود منع الغش، وترسيخ الوعي بالمخاطر في جميع عمليات المفوضية. وشجعت المفوضية أيضاً على تعزيز ثقافة الأخلاقيات وإدراج الدروس المستفادة في مجال إدارة المخاطر في العمليات الحالية والمقبلة. وأعرب عن الترحيب أيضاً بإنشاء دائرة الرقابة الاستراتيجية في مكتب المفتش العام وإنشاء دائرة جديدة للتقييم.

١٥- وفي ما يتعلق بقدرة مكتب المفتش العام والاستثمار في التحقيقات، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن المفوضية ملتزمة بضمان توفير الموارد الكافية، واعترفت بأن ذلك ما زال يشكل تحدياً. وأضافت قائلة إن تدابير المتابعة التي اتخذتها الكيانات الداخلية الأخرى تتطلب أيضاً موارد إضافية. وتحدثت عن وقف أنشطة التفتيش وعن سبل إدراج أهم التوصيات من وجهة نظر الاستعراض الإداري في عمليات رقابية استراتيجية أخرى. أما من جهة المخاطر والدروس المستفادة في أعقاب أي تحقيق، فقد أوضحت أنواع تدابير المتابعة التي تتخذها الإدارة في قضية ما، من قبيل الغش المرتكب في مخيم كاكوما للاجئين، حيث أجري استعراض لإدارة الحماية المتعددة الوظائف بالتعاون مع شعبة الحماية الدولية والمكتب الإقليمي. وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن الغش لا يُمنع بالضوابط الداخلية وحدها نظراً لضلوع عوامل بشرية في الموضوع، وأنه يتطلب إجراء استعراضات إدارية مستقلة تهدف إلى تعزيز معنويات الزملاء على الصعيد القطري الميداني وكذلك الثقافة المؤسسية. وهذه التدابير لها آثار واسعة النطاق تتجاوز بكثير النتائج التي توصل إليها التحقيق المحدد، وتأمل المفوضية أن تقوم بمزيد من العمل الوقائي في هذا المجال للتصدي لمواطن الضعف في أي عملية.

باء- الإدارة

١٦- قدمت مديرة شعبة العلاقات الخارجية التقرير المتعلق بالتقدم المحرز صوب تنفيذ التزامات "الصفقة الكبرى" (EC/68/SC/CRP.25)، فشددت على أن الالتزامات أُخِذَت على

محمل الجِد وأن التنفيذ ماض على المسار الصحيح. وسلطت الضوء على تزايد استخدام المساعدة النقدية، وحجم الأموال المحولة إلى الجهات المستجيبة على الصعيدين المحلي والوطني، ودليل تقييم الاحتياجات المشتركة الجديد، وتعزيز الشراكات لإبراز التقدم الذي أحرزته المنظمة. وأكدت أيضاً أن الصفقة الكبرى عبارة عن التزام مشترك ببلوغ درجة أعلى من الفعالية والكفاءة، فوجهت الانتباه إلى عدد من أهداف الكفاءة البالغة الأهمية التي تستلزم بذل المزيد من الجهود، المتعلقة بمسائل من بينها التمويل غير المخصص وتقييمات المانحين ومواءمة شروط الإبلاغ.

١٧- وأثنت اللجنة على مفوضية شؤون اللاجئين لما أحرزته من تقدم في تنفيذ التزامات "الصفقة الكبرى"، لا سيما في ما يتعلق باستخدام وتنسيق البرمجة القائمة على الأموال النقدية وبلوغ هدفها المقرر في هذا المجال. فالخبرة المتزايدة للمفوضية في استخدام الأموال النقدية (بما يشمل تلبية احتياجات الحماية) موضع تقدير، وكذلك التزامها بتدريب الموظفين والشركاء وإنشاء أدوات لتيسير المساعدات النقدية. وفي الوقت نفسه، لا تمثل الأموال النقدية حلاً سحرياً لتلبية كافة الاحتياجات، وينبغي أن يكون التعامل بها تدريجياً بهدف التغلب على المشاكل التي ينطوي عليها الأمر. وشجعت المفوضية على تعزيز تعاونها مع الشركاء المحليين، بما يشمل المشاركة في عمليات صنع القرار وفي سياق التنسيق القطاعي وتنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين. وسلّط الضوء على نوعية الشراكات بوصفها لا تقل أهمية عن الغايات الكمية. وحُثَّت المفوضية أيضاً على العمل مع الوكالات الإنسانية الأخرى لتبسيط النهج المتبعة تجاه المنظمات غير الحكومية، بوسائل من بينها استخدام بوابة الشركاء التابعة للمفوضية كم منصة مشتركة لتبادل المعلومات ومواءمة اتفاقات الشراكة.

١٨- وأعرب عن التأييد لما تقوم به المفوضية من عمل للشروع في نهج متعدد السنوات ومتعدد الشركاء في مجال التخطيط. وفي الوقت نفسه، اقترح على المفوضية أن تهيئ للشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية فرصاً مماثلة في ما يتعلق بالتخطيط الأطول أجلاً من خلال اتفاقاتها التعاقدية من الباطن. وحُثَّت المفوضية أيضاً على الإبلاغ عما تحقق من نتائج بواسطة التمويل المتعدد السنوات والتي لم تكن للتحقق من خلال الدعم السنوي وحده، بوسائل من بينها إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأعرب عن التقدير أيضاً للتقدم المحرز في توطيد أواصر التعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية، لا سيما البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. وفي هذا السياق، سلّط الضوء على أهمية مفهوم "طريقة العمل الجديدة"، الذي يهدف إلى إحراز نتائج جماعية واتباع نهج شمولي يضم طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة. واعتُبر تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين نموذجاً لطريقة العمل الجديدة المذكورة.

١٩- واعتُبر التزام المفوضية بتحسين مشاركة النساء والفتيات في هياكل صنع القرار مسألة هامة. وحُثَّت المفوضية على تعزيز استخدام آليات استطلاع الآراء بغرض إعلام المديرين بالحاجة إلى إجراء تعديلات للبرامج لضمان تلبية احتياجاتهم. ورحبت الوفود أيضاً بدليل تقييم الاحتياجات الجديد، فشددت على ضرورة التعاون بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى للمساهمة في إيجاد "فهم واحد موحد للاحتياجات" يكون محايداً وغير مرتبط بولاية الوكالات. وكررت اللجنة تأكيد دعمها القوي للتمويل غير المخصص، وسلطت وفود عديدة الضوء على مساهمتها في هذا المجال. وطُرح اقتراح بتنظيم مناقشة متابعة بشأن "الصفقة الكبرى" في

الاجتماع التالي للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بغرض النظر في أثرها على ميزانية الوكالات الإنسانية. وأخيراً، شددت الوفود على أهمية المضي قدماً بالزخم وتحقيق نتائج ملموسة على جميع مسارات العمل، على جانب الجهات المانحة وجانب الوكالات على السواء.

٢٠- وأعربت نائبة المفوض السامي عن تقديرها لمداخلات اللجنة وتعليقاتها العديدة والمجدية، فشددت على ضرورة كفاءة ارتباط العمل المضطلع به لتنفيذ "الصفقة الكبرى" بالواقع في الميدان وإحرازه لأثر على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان ألا يُفقد الهدف في خضم العمليات ومسارات العمل وأن يظل التركيز موجهاً للمحتاجين. وقد شهدت كثرة من الجهود المبذولة، والمفوضية تقدّر ما قدمته اللجنة من توجيهات ساعدتها على التركيز على المسائل ذات الأولوية القصوى التي لزم المضي بها قدماً، في شراكة وثيقة مع الوكالات الأخرى. وكررت النائبة أيضاً تأكيد التزام المفوضية بعملية "الصفقة الكبرى".

٢١- وفي ما يتعلق بالبرمجة القائمة على الأموال النقدية، ذكرت مديرة شعبة العلاقات الخارجية أن المفوضية لا تعتزم تحديث قائمتها النقدية المستهدفة، بل تعتزم زيادة المساعدة النقدية وفقاً للسياق ومتى رُوي أنها ستعود بالفائدة على الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. ولئن كان من الصعب قياس الوفورات المحققة في التكاليف من خلال استخدام الأموال النقدية، فإن هناك عوامل إضافية يلزم أن تؤخذ بعين الاعتبار مثل الفوائد غير المباشرة للاقتصادات المحلية. ورداً على سؤال بشأن التخطيط والتمويل المتعددي السنوات، أوضحت المديرة أن النسبة المئوية للتمويل المتعدد السنوات بلغت ١٥ في المائة. وبناءً عليه، ما زال التمويل المتعدد السنوات يشكل نسبة صغيرة من المجموع، وأغلبه مخصص بشكل صارم. وفي ما يتعلق "بطريقة العمل الجديدة"، كررت المديرة تأكيد التزام المفوضية بتعزيز تعاونها مع الشركاء، بما في ذلك بشأن عمليات تقييم الاحتياجات المشتركة المحايدة، كما اغتنمت الفرصة لتبسيط الضوء على عدد من المشروعات الابتكارية الناجحة المضطلع بها بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص.

جيم- الموارد البشرية

الموارد البشرية

٢٢- عرضت مديرة شعبة إدارة الموارد البشرية الورقة المتعلقة بالموارد البشرية، بما يشمل رفاه الموظفين (EC/68/SC/CRP.26)، فقدمت لمحة عامة عن القوة العاملة العالمية للمفوضية. وقدمت إحاطة إلى اللجنة بشأن السياسة العامة التي صدرت مؤخراً بشأن التوظيف والمهام، والتي تمثل تغييراً رئيسياً في إدارة الموارد البشرية بالمفوضية. وأشارت إلى المبادرات المختلفة التي تقوم بها المنظمة في ما يتعلق "بواجبها في الرعاية" تجاه القوة العاملة برمتها، ولا سيما أولئك الذين يعملون في مواقع شديدة الخطورة ويؤدون مهاماً شاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الموظفين الوطنيين. وأبلغت الوفود أيضاً بشأن استعراض خارجي جار عمله لشعبة إدارة الموارد البشرية وللموارد البشرية في المفوضية. ومن شأن النتائج التي سيتمخض عنها أن تمهد الطريق لتحقيق مزيد من الفعالية والتبسيط لعمليات الموارد البشرية ولتوجيه تخطيط القوة العاملة.

٢٣- ورحبت الوفود بسياسة الموارد البشرية الجديدة للمفوضية وبجهودها المبذولة من أجل تعزيز واجب الرعاية الواقع على عاتق المفوضية تجاه جميع الموظفين. وشجعت المفوضية على مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان الرفاه والصحة العقلية لموظفيها، وعلى النظر في فرض جلسات إلزامية لاستخلاص المعلومات النفسية على جميع الموظفين العائدين من المهام الشاقة. وأُشيد بالتزام المفوضية بزيادة التنوع والتكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات الملاك الوظيفي، وحثّت المفوضية على مواصلة التصدي للتحديات المبينة في الورقة. وشددت الوفود على ضرورة الاعتراف بالأداء الجيد والتعامل مع الأداء الضعيف. وينبغي أن توجه المهام المقررة للترتيب الأعلى بمستوى الأداء، وأن يكون تطور المواهب واضحاً وشفافاً. وشجعت المفوضية أيضاً على النظر في سبل الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءات العالية وفي تيسير عمليات الإعارة من الوكالات الأخرى وإليها. وطلبت اللجنة إبقاءها على علم بحالة تنفيذ المبادرات الجديدة، وبالنتائج التي يتمخض عنها الاستعراض الخارجي.

٢٤- ورداً على أسئلة عن التكافؤ بين الجنسين، أشارت المديرية إلى أن السياسة الحالية للمفوضية تتجاوز المعايير التي وضعها الأمين العام. غير أنها اعترفت بأن التكافؤ بين الجنسين انخفض عند المستويين مد-١ وف-٥، وأعربت عن ثقتها في أن هذا الأمر سيُعالج مع تطبيق السياسة الجديدة، مما يتيح بلوغ مستوى التكافؤ بحلول عام ٢٠٢٦، على نحو ما دعا إليه الأمين العام. وأشارت أيضاً إلى وجود نقلة متممة في جهود تنمية القدرات القيادية على مستوى الرتبة ف-٤ لضمان إيجاد الخلف لمنصب الإدارة العليا. وأشارت المديرية إلى أن المفوضية لا تشجع المزيد من التنوع الجغرافي في صفوف القوى العاملة لديها فحسب، بل أيضاً تشجع المزيد من التنوع عبر الإقليمي. وذكر رئيس دائرة صحة الموظفين ورفاههم المبادرات التي نُفذت لتحسين إدماج القوة العاملة المنتسبة.

سلامة الموظفين وأمنهم

٢٥- عرض مدير شعبة الطوارئ والأمن والإمداد ورقة بشأن سلامة الموظفين وأمنهم (EC/68/SC/CRP.27). وقدم للجنة إحاطة بشأن خطة عمل المفوضية المعنونة "ثقافة أمنية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩"، بما يشمل أركانها الخمسة الرئيسية وهي: '١' إسداء المشورة وتقديم الدعم، '٢' القوة العاملة في مجال الأمن، '٣' الإدارة والرقابة، '٤' الاتصال والشراكة، '٥' التدريب.

٢٦- وأدانت الوفود الهجمات المتعمدة على العاملين في مجال تقديم المعونة، وأعربت عن تقديرها لالتزام المنظمة بنهج "البقاء والتنفيذ" في الحالات الشديدة الخطورة. وأُشيد بالمفوضية لاستمرارها في إيلاء سلامة الموظفين وأمنهم أولوية عليا، فضلاً عن الجهود المبذولة للتصدي للتهديدات القائمة على أساس نوع الجنس. ويمثل تدريب موظفات للأمن وموظفات لرفاه الموظفين خطوة هامة في هذا الصدد. ومن بين التدابير المختلفة التي تتخذها المفوضية، سُلِّط الضوء على أهمية التدريب، وفي هذا السياق، أُشير إلى قيمة المركز الإلكتروني (eCenter) في بانكوك، الذي أسهم في تنمية القدرات في مجال إدارة الأمن. وشجعت المفوضية على الأخذ بسياسات واستراتيجيات وإجراءات معززة من أجل التصدي للتحديات المرتبطة بسلامة الموظفين الوطنيين وأمنهم. وأعرب عن التقدير لالتزام المفوضية بإشراك الشركاء من المنظمات غير الحكومية في التدريب الأمني والإحاطات الإعلامية والأنشطة الأخرى في الميدان، مما يجسد

مبادئ نهج قائم على شراكة حقيقية. وشجعت عدة وفود المفوضية على تعزيز أوجه التآزر مع الوكالات الأخرى، مشيرة إلى ضرورة وضع نهج أكثر اتساقاً للأمن داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٧- وأعرب المدير عن تقديره للوفود على دعمها المستمر لسلامة وأمن الموظفين في المفوضية. وأشار إلى أن المفوضية لا يمكن أن تفي بولايتها إلا حين يكون موظفوها، وموظفو مجتمع العمل الإنساني الأوسع نطاقاً، في أمان للقيام بذلك. وفي ما يتعلق بالمركز الإلكتروني في بانكوك، شدد على أن هذا الأمر جزء لا يتجزأ من شعبة الطوارئ والأمن والإمداد، وأكد للجنة أن المفوضية ستعزز الدعم الذي يقدمه المركز الإلكتروني إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها، من حيث إجراء تدريب على إدارة الأمن لكل من المفوضية والجهات الشريكة، بالإضافة إلى التأهب لحالات الطوارئ وتحليل الحالة السائدة. أما من حيث توفير المعلومات الملائمة للموظفين المعيّنين حديثاً، فقد أشار إلى أن شعبة الطوارئ والأمن والإمداد وشعبة إدارة الموارد البشرية تتعاونان بشأن مشروع "واجب الرعاية"، الذي تتمثل إحدى مهامه الرئيسية في ضمان اشتغال باقية المعلومات المعطاة للموظفين المعيّنين حديثاً على معلومات أمنية. وفي ما يتعلق بالدعم المقدم للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، يعكف استشاريون في مجال سلامة الموظفين الميدانيين على العمل مع مديري المفوضية وشركائها، ويقدمون الدعم التقني بشأن قضايا مختلفة، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية. وتعمل شعبة الطوارئ والأمن والإمداد في تعاون وثيق مع شعبة الحماية الدولية في هذا الصدد. ووعد بإطلاع اللجنة على خطة العمل وعلى المزيد من التفاصيل عن سبل تنفيذها في الممارسة العملية.

٢٨- ورداً على سؤال بشأن منع الاعتداءات الجنسية والتصدي لها، أشار رئيس دائرة الأمن الميداني بالمفوضية إلى أن نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة اعتمد سياسة عالمية جديدة بشأن إدراج المسائل الجنسانية في مجال إدارة الأمن، تشدد على أهمية إدماج التحليلات الجنسانية في عملية إدارة المخاطر الأمنية. وسلط الضوء على الجهود المبذولة لتوفير تدريب للتوعية الأمنية للنساء في المناصب الرئيسية، وتنمية مهارات "الإسعاف النفسي" لموظفي الأمن، مما يتيح لهم التصدي للاعتداءات الجنسية بشكل ملائم بأسلوب مراعي للمنظور الجنساني. وفي ما يتعلق بطلب للحصول على بيانات عن عدد الحوادث الخطيرة مصنفة بحسب نوع الجنس وبحسب الموظفين الوطنيين مقابل الموظفين الدوليين، ذكر أن مختلف فئات الموظفين عرضة لمختلف أنواع التهديدات، وأشار إلى إمكانية إطلاع اللجنة على التفاصيل في إحاطة مقبلة بآخر المستجدات. وذكر أيضاً التدابير التي تعكف المفوضية على اتخاذها في ما يتعلق بشركائها، بما في ذلك في سياق إطار "معاً من أجل إنقاذ الأرواح". ويشمل ذلك تبادل المعلومات وأشكالاً أكثر موضوعية للتعاون، بحسب احتياجات الشركاء.

رابعاً- الحماية الدولية

٢٩- قدمت المقررة الخاصة معلومات محدثة عن التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة باستنتاج اللجنة التنفيذية بشأن الحماية الدولية لهذا العام، مع التركيز على توفير وثائق السفر المقروءة آلياً للاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. وقالت إنها ستواصل جهودها كميّسة إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء، نظراً لأنه لم تتبق سوى مسألة واحدة معلقة. وكررت التأكيد على أن الغرض من هذا الاستنتاج هو الإقرار بأهمية وثائق السفر، وتشجيع الدول على اتخاذ تدابير

ملائمة في هذا الصدد. ودُكرت المقررة الوفود بأن هذه مسألة تقنية وأن الاعتبار السياسية ينبغي ألا تمنع اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة تؤثر تأثيراً حقيقياً وإيجابياً على حياة اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية.

٣٠- وأعربت عدة وفود عن شكرها للمقررة على جهودها الدؤوبة، وأيدت دعوة المقررة لأن تبدي الدول الأعضاء قدراً من المرونة والاستعداد لتقديم تنازلات بغية التوصل إلى توافق في الآراء. وسلّط الضوء على أهمية وثائق السفر المقروءة آلياً في تقليل المخاطر المرتبطة بالتحركات غير النظامية (التي يمكن أن تعرض اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية للاستغلال والاعتداء والعنف والاتجار بالبشر)، وفي دعم تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي.

خامساً- الميزانيات البرنامجية والتمويل

١٦- معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل

٣١- اشترك المراقب المالي بالنيابة ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري ومديرة شعبة العلاقات الخارجية في تقديم المعلومات المحدثة المتعلقة بالميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٧ (EC/68/SC/CRP.29). وقدم المراقب المالي بالنيابة معلومات محدثة عن الميزانية السنوية لعام ٢٠١٧ اعتباراً من ٣١ تموز/يوليه، وأشار إلى أن سبع ميزانيات تكميلية وُضعت منذ بداية العام. وأوجزت مديرة شعبة العلاقات الخارجية الاتجاهاً التي أخذتها المساهمات الطوعية ومستويات التمويل لعام ٢٠١٧. واستمرت فجوة التمويل في الاتساع، وذكرت مديرة شعبة العلاقات الخارجية عدداً من الأمثلة على أثر نقص التمويل على الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية.

٣٢- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الفجوة التمويلية الشاسعة البالغة ٤٨ في المائة، وطلبت إلى المفوضية أن توافيها بمزيد من المعلومات عن الأثر الناجم على عملياتها. وحُثَّت المفوضية على تحديد الأولويات استناداً إلى الحاجة ودرجة الضعف، وعلى توخي المزيد من الشفافية مع الشركاء والدول الأعضاء بشأن كيفية اتخاذ القرارات. واقترح أحد الوفود أن تُطلع المفوضية اللجنة على سقوف الإنفاق لديها في بداية كل سنة تقويمية، وأن توافيها بمعلومات محدثة دورية حتى تستطيع اللجنة أن تفهم بشكل أفضل عملية تحديد الأولويات. وأعرب عن القلق أيضاً إزاء معدل النمو السنوي للميزانية، وهو معدل لا يمكن تحمله، وسُئلت المفوضية عن ماهية التدابير التي تتخذها للسيطرة على التكاليف. وأعربت عدة وفود عن تأييد التمويل غير المخصص، وطُرح استفسار بشأن ما إذا أُجري تحليل للأثر النداءات المتعلقة بإضافة ميزانيات تكميلية والمؤتمرات الخاصة لإعلان التبرعات، على مستويات التخصيص. وسلط أحد الوفود الضوء على الحالة الهشة للاجئين الصحراويين والآثار الناجمة عن نقص التمويل على مدى السنوات الماضية، ودعا إلى مزيد من التضامن الدولي. وأُشيد بالمفوضية لنجاحها المستمر في ما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص، وبالعديد المتزايد من المساهمات الفردية، وشُجعت على الاستمرار في التواصل مع الجمهور، وهو أمر مهم من حيث نشر الخطابات الإيجابية عن اللاجئين والرسائل المتعلقة بالإدماج والتنوع. وسلط الضوء أيضاً على الصندوق المركزي لمواجهة

الطوارئ بوصفه آلية هامة يمكن من خلالها الحصول على تمويل لعمليات الطوارئ والأزمات التي ينقصها التمويل.

٣٣- وفي ما يتعلق بمخاوف أُعرب عنها بشأن القدرة على تحمل معدل النمو السنوي للميزانية، أشار المراقب المالي بالنيابة إلى منهجية الميزانية المستندة إلى نهج تقييم الاحتياجات على الصعيد العالمي، وأشار إلى التزايد المستمر في احتياجات الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وأعرب عن الأمل في أن تؤدي بعض المبادرات الجديدة الجاري تنفيذها في نهاية المطاف إلى خفض ميزانية المفوضية.

٣٤- وتوجهت مديرة شعبة العلاقات الخارجية بالشكر للوفود التي شددت على أهمية التمويل غير المخصص وقدمته للمفوضية، وحثت البلدان الأخرى على الانضمام إليها. وسلطت الضوء أيضاً على المساهمات الضخمة للبلدان المضيفة للاجئين، مشيرة إلى ضرورة عدم إغفال سخائها. ومن حيث الآثار المترتبة على الصفقة الكبرى والمبادرات الأخرى في الميزانية، قالت إنها تدرك أن وقتاً طويلاً سيمر واقعياً - حتى مع أفضل النوايا - قبل أن يُرى أي أثر لها، بالنظر إلى أن عدد الأشخاص المشردين آخذ في التزايد. ولا يوجد حقيقةً سوى حل واحد من شأنه أن يحقق انخفاضاً كبيراً في ميزانيات العمل الإنساني، وهذا الحل هو السلام. وفي ما يتعلق بترتيب الأولويات، أعربت عن ترحيبها بوجود حوار مستمر مع اللجنة في هذا الشأن للنظر في سبل تحقيق أقصى استفادة من الأموال المتاحة للمنظمة. وأشارت أيضاً إلى أن التمويل المقدم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وإن سبق للمفوضية أن استفادت منه بقدر كبير ورغم أنه ما زال يشكل أداة مفيدة، لا يمكن التنبؤ بتوافره دائماً.

٣٥- وفي ختام المناقشة، اعتمدت اللجنة مقررًا بشأن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٧ (انظر مرفق هذه الوثيقة).

٢٦ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٣٦- قدم المراقب المالي بالنيابة ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/AC.96/1169)، وعلق على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(١) الذي صدر في شكل إضافة إلى وثيقة الميزانية. وأشار إلى أن الميزانية البرنامجية المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ستقدم إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليها في دورتها الثامنة والسنتين المقبلتين، وأنها تشتمل على التوصيات التي قدمتها اللجنة في مشاورات عُقدت مؤخراً. وسلط الضوء على السمات الرئيسية للميزانية، مشيراً إلى أن تطور أرقام التخطيط المتعلقة بالأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية تشكل عاملاً أساسياً في تحديد احتياجات الميزانية.

٣٧- وعلى الرغم من أن الوفود أعربت عن دعمها لما تقوم به المفوضية من عمل لتلبية احتياجات جميع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، في سياق كفاحها للتصدي لأزمات متعددة والحالات طال أمدها، فقد أُعرب عن القلق إزاء نمو الميزانية على نحو لا يمكن تحمله. ولئن كانت الميزانية الحالية المستندة إلى تقييم للاحتياجات على الصعيد العالمي لها

(١) قُدِّمت إلى اللجنة نسخة أولية من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وسيصدر التقرير في الوقت المناسب بوصفه الوثيقة A/AC.96/1169/Add.1.

مزاياها، فإنها قد تعجز أيضاً عن كشف الأولويات التشغيلية في ظل أحوال من الميزانيات الناقصة التمويل بشكل مستمر. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الميزانية المقررة لأفريقيا، والتي يجري تقليصها بالرغم من أن المنطقة تستضيف نسبة كبيرة من الأشخاص المشردين في العالم. ففي أفريقيا، بالرغم من الجهود الجارية لإدراج اللاجئين في البرامج الإنمائية الوطنية، بما يتماشى مع إطار الاستجابة الشاملة للاجئين، فإن هذا سيستغرق وقتاً وقد لا يؤدي إلى تناقص الاحتياجات بعد. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء الانخفاض الكبير في الميزانية المقترحة لعمليات الركيزة ٣ المتعلقة باللاجئين الأفغان في بلده، وحث المفوضية على إعادة النظر في المقترح. وبالنظر إلى الاهتمام الموجه لاستجابة المنظمة للتشرد الداخلي في التوجيهات الاستراتيجية للمفوض السامي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، طُرح تساؤل عن سبب استمرار ثبات ميزانية هذه الركيزة نسبياً، بلا زيادة سوى زيادة طفيفة. وسُئلت المفوضية أيضاً عن السبل التي تعُدّل بها ما تتخذه قرارات متعلقة بالميزانية حتى تلائم طرائق العمل الجديدة، بما في ذلك في ما يتعلق "بالصفقة الكبرى" وإطار الاستجابة الشاملة للاجئين وغير ذلك من المبادرات. وأعربت اللجنة عن تأييدها لمهمتي الرقابة والمراقبة، واستفسرت عن سبب وجود تخفيضات في الميزانية في هذين المجالين في وثيقة الميزانية، رغم ما أصدرته اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة من توصيات بعكس ذلك. وأعرب عن التأييد لالتزام المفوضية باتباع نهج متعدد السنوات ومتعدد الشركاء في مجال التخطيط. وفي الوقت نفسه، أُشير إلى أهمية إيجاد التوازن الصحيح بين الدعوة إلى توافر تمويل يمكن التنبؤ به وبين ضرورة إبقاء شيء من المرونة للتصدي للأحداث غير المتوقعة.

٣٨- وفي ما يتعلق بأسئلة عن وجود تخفيضات في الميزانية لعمليات محددة، ذكرت نائبة مدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري (الميزانية) أن تقييماً شاملاً للاحتياجات يُجرى في مطلع كل عام، استناداً إلى أرقام التخطيط المتاحة في ذلك الوقت. ولذلك، فإن تخفيض الميزانيات يجسد انخفاضاً في أرقام التخطيط استناداً إلى العدد المتوقع من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وهذا أمر يعاد تقييمه باستمرار وقد يلزم تعديله تبعاً لذلك. وفي ما يتعلق بالتعليقات المتعددة بشأن ترتيب الأولويات، أوضحت بالتفصيل العملية الداخلية التي تجريها المفوضية كل عام، بدءاً بالتقييم الشامل للاحتياجات على الصعيد القطري وحتى الاستعراض الدقيق في المقر الرئيسي والتقييم المستمر لإسقاطات التمويل مقابل الاحتياجات المحدثة. وأوضحت أيضاً الأسباب الكامنة وراء بعض الانخفاضات في مجالات محددة من الميزانية، تتعلق بإغلاق المشاريع والاستثمارات الرأسمالية وانخفاض وصول المساعدات الإنسانية والعمليات الموحدة. وفي ما يتعلق بأثر الوفورات المحققة في الميزانية نتيجة "الصفقة الكبرى" وإطار الاستجابة الشاملة للاجئين وغير ذلك من المبادرات، قالت إن المفوضية ستنظر في سبل تجسيد ذلك في الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

سادساً- التنسيق

٣٩- بعد مرور عام على قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد إطار الاستجابة الشاملة للاجئين بوصفه المرفق الأول لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، قدم مدير شؤون الاستجابات الشاملة معلومات محدثة عن التقدم المحرز، مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية

هي: '١' التطبيق العملي لإطار الاستجابة الشاملة للاجئين، '٢' استجابة الدول، '٣' إبرام الشراكات لدعم إطار الاستجابة الشاملة للاجئين، '٤' دعم العمليات الداخلية للمفوضية لبدء التنفيذ. ومنذ أن خاطب المدير اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، اتفقت السلفادور وغواتيمالا وبما على تطبيق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين، ليصل مجموع عدد البلدان المشاركة إلى ١١ بلداً. وفي هذا السياق، رحب المدير بالنهجين الإقليميين المنفصلين اللذين يجري اتباعهما في أمريكا الوسطى والمكسيك، وفي أفريقيا.

٤٠ - وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لإطار الاستجابة الشاملة للاجئين وللتقدم الذي أحرزته الدول التي تطبقه حتى الوقت الراهن. وقدمت عدة وفود معلومات محدثة عن مساهماتها المالية والتقنية وغيرها، وعما أحرزته من تقدم في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها أثناء مؤتمر قمة القادة بشأن اللاجئين عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من هذه المساهمات، أثرت شواغل إزاء الفجوات وأوجه عدم المساواة في تمويل الأنشطة الإنسانية، ولا سيما في ما يتعلق بأفريقيا. وأشار إلى أن البلدان المضيفة للاجئين تقدم منفعة عامة عالمية، فدعيت الدول إلى تحسين تقاسم الأعباء والمسؤوليات. وإضافة إلى مساعدة اللاجئين في تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات، حُدِّدت مسألتا إيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين التي طال أمدها والتصدي للأسباب الجذرية للتشرد بوصفهما أولويتين.

٤١ - واعتُرف بأن التشرد القسري يشكل تحدياً معقداً يحتاج إلى استجابة شاملة، من ضمنها زيادة التمويل المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به. وأشيد بالمفوضية لدورها في وضع إطار الاستجابة الشاملة للاجئين والشروع فيه والتشاور مع طائفة واسعة من الشركاء في تطبيقه، لا سيما الجهات الفاعلة الإنمائية، بما يتماشى مع "طريقة العمل الجديدة". وأشار إلى أن إطار الاستجابة الشاملة للاجئين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين عبارة عن عمليتين منفصلتين لكن مترابطتين، وشجعت المفوضية على إدراج الدروس المستفادة من مرحلة بدء تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة في إعداد الاتفاق العالمي. وينبغي أن يكون برنامج العمل الوارد في الاتفاق على أكبر قدر ممكن من الفعالية التشغيلية وأن يوفر توجيهات عملية بشأن أفضل السبل لتنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين.

٤٢ - وكرر المدير تأكيد أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري، مستشهداً بالفقرتين ١٢ و ٦٤ من إعلان نيويورك بوصفهما نقطتي ارتكاز يمكن أن تستند إليهما أية مناقشات وجهود أخرى. وقال إنه يتفق مع الرأي القائل إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن ينظر في مسألة اللاجئين بمعزل عن غيرها، إذ إن حالات انعدام الجنسية والتشرد الداخلي أيضاً ينبغي أن يُنظر فيها في سياق التحركات الواسعة النطاق. ومع ذلك، من المفترض أن يؤدي إطار الاستجابة الشاملة للاجئين إلى تعزيز حماية اللاجئين والمبادئ الإنسانية، وأن تُستكمل هذه الجهود بالتنمية وأشكال الدعم الأخرى.

٤٣ - وأضاف نائب مدير شؤون الاستجابات الشاملة أن إطار الاستجابة الشاملة للاجئين يهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، مما يتيح لهم المشاركة بفعالية في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وسيتاح للدول والشركاء الآخرين عدد من الفرص لتبادل الخبرات بشأن تلبية احتياجات محددة وطرح

التوصيات للمضي قدماً، أثناء مناسبات من بينها المناقشات المواضيعية الثانية والثالثة المؤدية إلى وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

سابعاً- أي مسائل أخرى

٤٤- قدّم أمين اللجنة التنفيذية إحاطة إعلامية إلى الوفود بشأن الأعمال التحضيرية للدورة المقبلة الثامنة والستين للجنة التنفيذية، بما يشمل الجزء الخاص بإطار الاستجابة الشاملة للاجئين وترتيبات أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة. وأشار أيضاً إلى أن مشروع تقرير الاجتماع السبعين للجنة الدائمة سيعمم قريباً، وأن الدول الأعضاء ستدعى إلى تقديم تعليقاتها أو تصويباتها على الصياغة المتعلقة بمداخلاتهم بحلول ٢٩ أيلول/سبتمبر. وستُدرج أية تعديلات، حسب الاقتضاء، ثم يُعاد في ما بعد تعميم التقرير، وسيُعتبر أنه اعتمد.

المرفق

مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٧

إن اللجنة الدائمة،

إذ تُذكّر بالمقررين اللذين اعتمدتهما اللجنة التنفيذية بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية في دورتيها العامتين السادسة والستين والسابعة والستين (A/AC.96/1154)، الفقرة ١٣ (ج) و A/AC.96/1165، الفقرة ١٥ (٣)، على التوالي) وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع التاسع والستين للجنة الدائمة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٧،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تقاسم المسؤوليات تضامناً مع البلدان المضيفة للاجئين،

١- تُذكّر بأن اللجنة التنفيذية وافقت، في دورتها العامة السادسة والستين، على البرامج والميزانيات للبرامج الإقليمية، والبرامج العالمية، والخاصة بالمقر في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والبالغة قيمتها ٦ ٤٠٨,٥ ملايين دولار لعام ٢٠١٧،

٢- تُذكّر بأن اللجنة التنفيذية وافقت، في دورتها العامة السابعة والستين، على البرامج والميزانيات المنقحة للبرامج الإقليمية، والبرامج العالمية، والخاصة بالمقر في إطار الميزانية البرنامجية (المنقحة) للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والبالغة قيمتها ٧ ٣٠٩,٧ ملايين دولار لعام ٢٠١٧،

٣- تلاحظ أن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٧، التي بلغت ٧٧٨,٥ مليون دولار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، هي لبرامج تنفذ لفائدة برنامج المفوضية العالمي للاجئين ومشاريع خاصة بإعادة الإدماج وبالمشردين داخلياً،

٤- تلاحظ التخفيض الإجمالي للميزانية البالغ ١٧٨,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٧،

٥- تحيط علماً بزيادة الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٧ لتبلغ ما مجموعه حالياً ٧ ٩٠٩,٣ ملايين دولار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧،

٦- تسلم بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تتكشف في عام ٢٠١٧ قد تسفر عن الحاجة إلى ميزانيات تكميلية إضافية أو موسّعة، وبأن تلبية هذه الاحتياجات ستستلزم توفير موارد إضافية علاوة على الموارد المتاحة للميزانيات القائمة،

٧- تحثّ الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن وفي الوقت المناسب للنداء الذي وجهه المفوض السامي من أجل جمع الموارد اللازمة لتمويل الميزانية السنوية لعام ٢٠١٧ بشكل كامل.